عظمة المكاسب والمنجزات نابعة من عظمة الثورة وأهدافها السامية.

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

8 ملايين و448 ألفاً و300 دولار لتنفيذ هذا المشروع في مرحلته الثانية

الانتهاء من إعداد خطة خاصة بمكافحة عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية 2008-2012م

صنعاء / سبأ

حددت خطة العمل الخاصة بالأنشطة والمشروعات المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٨-٢٠١٢م التي تم الانتهاء منها مؤخراً مبلغ ٨ ملايين و٤٤٨ ألفاً و٣٠٠ دولار لمشروع مكافحة وتقليص عمالة الأطفال المرحلة الثانية، التي أكدت الدراسات أنها تشكل معضلة اجتماعية تتطلب مواجهة منتظمة ومتكاملة من جميع الجهات والشرائح في المجتمع .ومن المقرر أن يتم مناقشة التمويل للخطة مع المانحين الشهر الجاري ضمن إستراتيجية الطفولة والشباب بصنعاء.

وتتضمن الخطة التي أعدها مجموعة من المختصين والخبراء الوطنيين من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والجهات ذات العلاقة بحماية الأطفال عدد من الأنشطة والمشروعات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للأطفال ممن يمارسون العمل بشكل غير عادل.

وتؤكد الدراسات والتقارير الصادرة عن وحدة مكافحة عمالة الأطفال بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل وجود علاقة وطيدة بين الحالة الاقتصادية للأسرة في المجتمع وعمالة الأطفال، كون الأسر الفقيرة تضطر أن تدفع بأطفالها إلى سوق العمل في سنوات عمرية مبكرة الأمر الذي يحرم الطفل من الحقوق التي ينبغي أن يحصل عليها في مرحلة الطفولة وأبرزها حق التعلم واللعب والترفيه والصحة والغذاء وغيرها من الحقوق الواجب توفرها للطفل.

وتشير الخطة إلى أن التنفيذ الفعلي للأنشطة والمشروعات المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال في الجمهورية اليمنية ينطلق من ترجمة التوصيات والسياسات التي تضمنتها الخطة إلى برامج وأنشطة تطبق على أرض الواقع خلال المدة التي تم تحديدها بخمس سنوات كأساس قابل للتمديد بتكلفة إجمالية تقديرية ٨ ملايين و٤٤٨ ألفاً و٣٠٠ دولار، منها مليون و٦٠٥ آلاف و٦٠٠ دولار تمويل حكومي بنسبة ١٩ في المائة فيما يبلغ التمويل الخارجي المطلوب ٦ ملايين و٨٤٢ ألفاً و٧٠٠ دولار بنسبة ٨١ في المائة.

وتتضمن الخطة ثلاثة مكونات رئيسية يركز أولها على البناء المؤسسي بتعزيز الوظائف لإدارة مكافحة عمل الأطفال من خلال عقد الدورات التدريبية في هذا الخصوص تستهدف الجهات ذات العلاقة من الوزارة ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب إجراء الدراسات والمسوحات والبحوث،والتركيز على البنية التحتية المركزية والإقليمية وغيرها من الأنشطة بكلفة تقديرية ٣ ملايين و٥٥٨ ألف و٣٠٠ دولار .

فيما يهتم المكون الثاني من الخطة بعملية الترويج والتوعية من خلال تكثيف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة ومشاريع مكافحة عمالة الأطفال والتثقيف والتوعية بالمخاطر الناجمة عن عمل الأطفال، وخصص لهذا المكون ٦٩٠ ألف دولار.

على حين يركز المكون الثالث على دعم وتعزيز التنمية المجتمعية من خلال توفير قروض ميسرة لأسر الأطفال العاملين وتحسين البيئة المدرسية والمنشآت المدرسية في المناطق التي ترتفع فيها نسبة عمالة الأطفال بمبلغ ٤ ملايين و٢٠٠ ألف دولار.

وأكدت الدراسات التي اعتمد عليها أعضاء الفريق المكلف بإعداد هذه الخطة أن كثيراً من الأطفال يعملون في ظروف صعبة وقاسية خصوصاً أولئك الذين يعملون في مجال الزراعة ويكونون عرضة لخطر المبيدات والمواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، وغيرها من الأخطار في هذا المجال.

كما توضح الدراسات عن الأطفال الذين يعملون في مجال البناء والتشييد تعرضهم لمخاطر العمل غير المؤمن وأعمال أخرى لا تقل خطورة جرى بحثها.وتفيد الدراسات التي أجريت في محافظات صنعاء، إب، تعز، عدن، أبين، حجة، الحديدة والمحويت أن هذه المحافظات من أكثر المحافظات التي يمارس فيها الأطفال أعمال مختلفة .

إلى ذلك أوضح وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة ياسين عبده سعيد إنه تم الانتهاء من المناقشة النهائية الداخلية للخطة التمويلية المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال ٢٠٠٨ - ٢٠١٢م، التي تأتي كترجمة عملية للخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال.

مشيراً إلى أن هذه الخطة جاءت حصيلة لقاءات وورش عمل في بعض المحافظات شارك فيها الأطفال وممثلون عن السلطة المحلية ووحدة مكافحة عمل الأطفال بغرض استخلاص أهم القضايا والمؤشرات والمعوقات والمقترحات لمعالجة هذه الظاهرة .

وقال وكيل الشؤون الاجتماعية "إن الخطة تركز بدرجة أساسية على مكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال وستقدم للمانحين لمناقشتها ضمن إستراتيجية الطفولة والشباب بحثاً عن التمويل المالي حتى يمكن تنفيذها على ارض الواقع وبالتالي تقليص ظاهرة عمالة الأطفال من خلال التركيز على المحافظات الأكثر ضرراً والتي أجريت فيها الدراسات الخاصة بذلك إلى أن يتم تعميم الخطة على كل المحافظات .

ظاهرة عمالة الأطفال بين (٦-١٤ سنة) بلغت حسب إحصائية مسح القوى العاملة في اليمن لعام ١٩٩٩م ٣٢٦٦٠٨ أطفال على مستوى كافة المحافظات.وتشير إحصائية حديثة أعدتها إدارة مكافحة عمل الأطفال لـ ٦ محافظات وصلت فيها عمالة الأطفال إلى ١٨٩,٠٠٠ طفل، حصة محافظة حجة ٥٠ ألف طفل فضلاً عن ان المحافظة تعتبر منطقة عبور لهروب وتهريب الأطفال للبحث عن فرص عمل خارج الوطن.وبحسب الإحصائية الحديثة فإن محافظة إب فيها ٣٨ ألف طفل يعمل معظمهم في الزراعة ومحافظة صنعاء وأمانة العاصمة ٢٩ ألف طفل يعملون في الزراعة والمهن الأخرى وذمار ٢٧ ألف طفل يعمل معظمهم في الزراعة ، عمران ٢٨ ألف طفل يعمل معظمهم في الزراعة، الحديدة ٢٠ ألف طفل يعمل معظمهم في صيد وبيع الأسماك.

وأوضحت الإحصاءات إن محافظات عدن، تعز، حجة، الأمانة، إب تمثل مناطق جذب لعمل الأطفال فيما محافظات المحويت، ذمار، عمران وريمة هي محافظات طاردة لعمل الأطفال.وفي ذات المجال أكدت منى سالم مدير حدة مكافحة عمالة الأطفال بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن أهم نتائج المرحلة الأولى لمشروع مكافحة عمالة الأطفال ٢٠٠٠-٢٠٠٥م تمثلت في بناء قدرات الوزارة في هذا المجال، وتعديل وإصدار التشريعات الخاصة بعمالة الأطفال، ورفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع المدني.

وأشارت إلى أن هذه المخرجات تمثل جوانب هامة لمرحلة المشروع الثانية ٢٠٠٨-٢٠١٢م التي تطلبت إعداد خطة وطنية بعد زيارة عدد من المحافظات لمعرفة المحافظات الجاذبة والمحافظات الطاردة لعمالة الأطفال التي تم الانتهاء منها مؤخرا.

وقالت منى سالم "إن المرحلة الأولى للمشروع تم من خلالها مناقشة الخطوط الرئيسية لخطة العمل الوطنية التي ستروف للمانحين بغرض التمويل من خلال ترجمة الخطة إلى مشاريع".

ونوهت إلى انه تم تشكيل لجنة مكونة من أربعة أشخاص أكاديميين وماليين من جامعة صنعاء ومركز الدراسات الاجتماعية لبحوث العمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي تتولى عملية ترجمة الخطة إلى مشاريع تنفيذية وفق خطط زمنية تحدد التكاليف التقديرية لكل مشروع والمدة الزمنية للانجاز .

يذكر أن نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٠م حددت النسبة المئوية لتواجد الأطفال العاملين من محافظات حجة بـ ١٣,٩ إب ١٣,٧ صنعاء ١١,٢، ذمار ١٠,٩، عمران ٩,٧، الحديدة ٨,٧، تعز ٧,٩، عدن ٦,٧، المحويت ٣,٢، الجوف ٢,٨ وحضرموت ٢,٧ في المائة من إجمالي عدد السكان في كل محافظة.

محافظ إب :

احتضان إب لاحتفالات العيد الوطني للوحدة المباركة وسام شرف لأبنائها

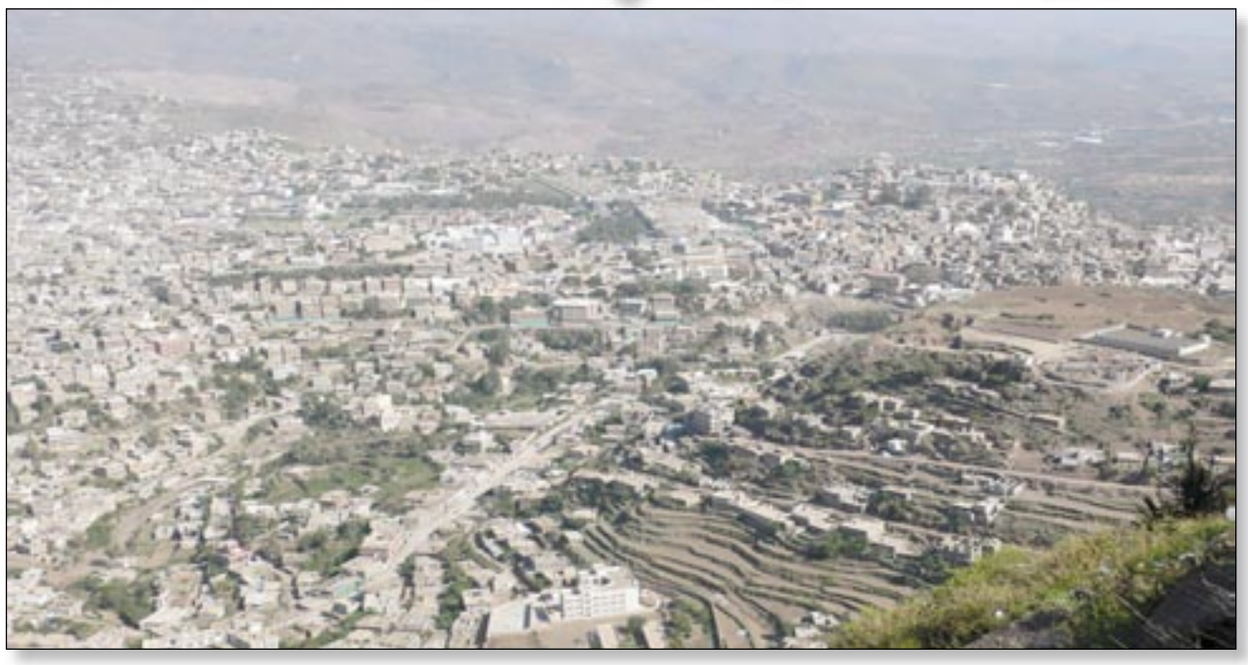

إب / حميد الطاهري :
تصوير : علي الدرب

ماذا يعني احتضان محافظة اب للاحتفالات العيد الوطني الـ ١٧ للوحدة وقيام الجمهورية اليمنية وماهي مدلولاته ؟

- محافظة اب : ذات الكثافة السكانية الكبيرة والتضاريس الجغرافية الوعرة تتميز بالموروث التاريخي وعلى أرضها قامت دولتان وحدت اليمن قبل الاسلام وهي الدولة الحميرية وعاصمتها مدينة ظفار والدولة الصليحية بعد الاسلام وعاصمتها مدينة جبلة حسب ما تدل عليه آثارها التاريخية الشامخة عن الحصون والقلاع والآثار التي تم اكتشافها في العديد من المواقع الاثرية علاوة على دور ابناء محافظة اب النضالي في مختلف المنعطفات التاريخية والوطنية منذ فجر الثورة السبتمبرية ومروراً بكافة الاحداث والمخاطر التي مر بها الوطن عندما كان مشطراً وصولا الى تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الـ ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م والحفاظ عليها وما قدمه ابناء المحافظة من شهداء وتضحيات عديدة في سبيل ترسيخ النظام الجمهوري وتحقيق الوحدة اليمنية والحفاظ على المكاسب التي تحققت في ظل قيادة فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح الذي نظر الى كل تلك العوامل والمقومات وتقديراً لذلك أطلق فخامته اعلانه التاريخي باحتضان محافظة اب لفعاليات العيد الوطني الـ ١٧ للوحدة اليمنية المباركة عرفاناً بدور أبناء المحافظة وتقديراً لتضحياتهم الجسيمة التي كان أخرها سقوط عدد من الشهداء في سبيل ترسيخ الديمقراطية .

فمن الطبيعي جداً أن تحظى المحافظة باهتمام وعناية فخامة الرئيس القائد مثلث محافظة اب بؤرة خطرة للصراعات التشطيرية كما شكلت في نفس الوقت محطة مهمة في مسيرة الحوار الوطني وصولاً الى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة كيف تنظرون الى تلك الحقبة السوداء في تاريخ بلادنا عموماً ومحافظة اب خصوصاً ؟

عاش الوطن مشطراً عقوداً من الزمن بفعل الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن والحكم الامامي المستبد في شمال الوطن وظلت مصالحهما مشتركة في بقاء الوطن مشطراً ومثلت تلك الحقبة المريرة مواجهات وصراعات بين الاخوة وكانت محافظة اب محوراً رئيسياً في مواجهة تلك الصراعات والحروب واكتوى ابناء المحافظة بنارها إلا أن الهدف كان اسمى وأكبر من كل الظروف المصطنعة التي حاول البعض أن تكون حجر عثرة أمام أي تقدم لتحقيق الوحدة اليمنية وإنها تلك الصراعات وبالفعل أثمر الاحرار على مواصلة السير في النهج الوحدوي الديمقراطي وصولاً الى الاعلان التاريخي الذي حول مجرى التاريخ اليمني ومستقبله الى التوحد وإنهاء التشطير في محطة ستظل هي الابرز في حياة الشعب اليمني عموماً وابناء محافظة اب على وجه الخصوص .

كيف تسير عملية الاستعداد والتحضير للاحتفال بالعيد الوطني الـ ١٧ بمحافظة اب وماذا تم بهذا الجانب وماذا يتضمنه البرنامج الاحتفالي لهذا العام ؟

الاعداد مستمر وحاولنا أن يكون منذ وقت مبكر برنامجاً متميزاً تتضمنه احتفالات المحافظة بهذه المناسبة الوطنية وعملياً فيما يخص الجانب الشبابي والفني لاقامة احتفالات في مراكز المديريات ابتداء من ١ مايو وحتى ٢٠ مايو ٢٠٠٧م لتعم افراح العيد كافة المديريات اضافة الى الفعاليات النوعية التي سوف تقام من ندوات ومحاضرات ومعارض في مختلف المجالات الزراعية والثقافية والتجارية والفعاليات الفنية المختلفة .

وإن شاء الله نسعى الى أن تكون فعاليات الحفل مرضية وبجهود الجميع نصل الى ما نصبو إليه جميعاً وبالنسبة لمواضيع برنامج الاحتفال العام تم الاعداد له بصورة نهائية.

ما هو موقع محافظة اب في الخارطة الاستثمارية زراعياً وسياحياً واقتصادياً بشكل عام ؟

الاستثمار يمثل بالنسبة لقيادة المحافظة وتمشياً مع توجهات القيادة السياسية والحكومة في هذا الجانب هدفاً رئيسياً وستظل محافظة اب تنافس لاحتلال موقع متميز في الخارطة الاستثمارية سواء في الجانب الزراعي الذي تمتاز به المحافظة سياحياً هو هاجسنا وصولاً الى اعلان محافظة اب" عاصمة سياحية لليمن" للمقومات التي تمتلكها ولن يتأتى إلا بإنشاء البنية التحتية لمقومات السياحة في المحافظة والتي نسعى مع القطاع الخاص لتحقيق ما أمكن بهذا الجانب اذا تحققت نتائج ايجابية في الزراعة والسياحة بالتأكد سوف ينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي على مستوى الوطن عموماً ومحافظة اب على الخصوص .

ما هي أبرز المشاريع المعتمدة في الخطة الاستثمارية المعتادة لمحافظة اب ؟

هناك العديد من المشاريع الجديدة وقيد التنفيذ والمنفذة محلياً وعددها ٤٤٥ مشروعاً رصد لها في الموازنة مبلغ وقدره ١,٧٢٢,٢٥٧,٠٠٠ ريال وذلك في مختلف المجالات التربوية والصحية والطرق والزراعة والشباب والرياضة وغيرها وهناك مشاريع بتمويل مركزي وعددها ٣٢٨ مشروعاً بتكلفة ١٢,٩٧٦,٦٢٤,٠٠٠ ريال و ٢,٣٧٦,٥٢٧ دولاراً في مجالات التربية والجامعة والتعليم الفني والكهرباء والمياه والثقافة والانارة والآثار والاوقاف والصحة وغيرها من القطاعات الاخرى .

إعلان